

هذا الجنب وقد جئت فيه من الجانب أيضاً فالمصنف قال في الأصل
لو كان موضعها لا حد لها كان استعماله في الرجل النجس من جهة الحقيقة من
جهة النسبة وهذا المعنى وهو أن عدم النسبة لأن النسبة هي التي كانت
استعماله في أحدها حقيقة أو مجازاً لأن النجس في إطلاق الاسم على الشخص أيضاً
زيادة قيد النسبة لا باعتبار النسبة معناه بأصله فهو النجس أي ليس بالنسبة
سواء كان حقيقة أو مجازاً وهذا ظهر الجواب عن قول المصنف لا سلم في الحقيقة
إذا وضع الاسم فيها أو استدلال المصنف في الإضمار بأنه لو كان موضعها النجس
مطلقاً لكان مصلاً لا اسم جنس وفيه نظر لأن النجس معوله اسم جنس موصوفه حين
تجاءر ويعبر عن ذلك المصنف مستقيماً عن الاستدلال على هذا فإنه لا ينافي
لحدوث الاستعارة موصوفة في الأصل معناها الأصلي فإنها ليست تصديقات
تسبب التسمية للمكانة فتعبر على أن يكون المصنف موصوفاً لكل منهما بالاستعارة
كل منهما قبل الاستعارة مجازاً على معنى أن النجس فيها في امرئ على لا ينفك عنها
لا تطلق على النسبة إلا بعد ادعاء دخول في جنس النسبة به كان استعمالها فيها
وضعت له يكون حقيقة لقوله ليس فيها غير فعل الاسم المجرد (استعارة) لا ينفك
في مجرد نقل الاسم لأن الأعلام المنقولة حتى في بدو كسر ليس استعارة فلم يبق
الأن يكون مجازاً اعتدالياً معنى أنه العقل جعل حقيقة الاسم من الرجل النجس
وأطلق عليه فعل الاسم تبع لفعل المعنى قالوا ولكن كسر المعنى في قوله
بيت ابن العميد قامت تظلمت من النجس نفس اعترض على من تعنى
قامت تظلمت من النجس نفس تظلمت من النجس

ومع التبرع عن أي من التعجب وقوله

لا تجوز بل لا خلاف في ذلك أن يقال على النجس ومنه قوله
تري الشيا من الكافي إليها من من النجس أيضاً ما جعلها
تلك من كونه من النجس ما صحتها والبر في كل وقت طالع فيها
وتسميهم هذا نجساً نظر إلى اللغة فإن قوله من عجب ليس نجساً اصطلاحاً
وهذان البيتان أحسن مما قبلها فإن الذي يقال أنه ليس بنجس هو النجس

لا مطلق الفلانة ووجه التعجب أن النجس حقيقة لا تطلق من النجس لأنها
أنما تطلق منها النجس والبر في الحقيقة تعجب من عدم تأثيره في ذلك أن قالوا
لم يكن حقيقة التعجب ورد على هذا القابل بما أخرج به إمامنا في أنها تطلق على
النسبة لا بعد ادعاء دخوله في جنس النسبة به ذلك لا يخرج النجس عن كونه
سنة في غير ما وضع له فإن قلت كيف لا يخرجها وإدعائه استدحيتي قوله
هذا استدحيتي وذلك يصير حقيقة قلت لأن ادعاء ذلك ليس حقيقياً بل
ادعاء مجازاً وفيه نظر لأن الادعاء المجازي يقتضي الجمل لا يقتضي الاستعارة
فقط وإنما التعجب والتعجب فابننا على ما هي النسبة حتى المبالغة فيها
أيضاً مع نحن ونحتمل أن يقال الاستعارة هنا أصلها النسبة من كل وجه
مبالغة من كاشبهه الشرط نحو نحن عزاءه مثل النجس من أنبا

لأنه يمكن للتأنيب أن يقول في المراد أنها مثل النجس من كل وجه فذلك
شرط عدم القول فتعدي الكلام هنا في النجس كيف لا ينفك عنه وهو كالمبر
من كل وجه لا ينفك النجس مما ذكرنا الاستعارة التي هي المبالغة في أن يقال
بأن الفلانة ليس من النجس التي يقصد أن شبه بها الاستعارة لا تسمى وجهاً
موصوفاً ومعنى قولنا هو كالمبر من كل وجه حتى تصدق تارة السكاك في الإقرار
بأن ادعاء جاسد بري بالنسب واجاب بمنع المنازاة لأن معنى يعبري المصدرة
لنفس على دعاء أنما جنس المصدرة ثم سقاه وهو كالمبر من العود وغير
التعريف وهو الذي له تلك القوة والجرأة لا مع تلك القوة بل مع صورته التي على
ما ذكرنا لتبني عدونه وجماعة من جنس النجس وقد جازع من جنس النجس حيث
قال نحن لمجي في ري ناس قوة طهرها شحوص الجلال

ومع قولهم نجس منهم ضرب ويجمع وقوله فتجربهم ما لا ينفك
من أن يجمعهم وقوله

وبلدة ليس بها أنيس إلا النجس والنجس
كذلك قال السكاكي وفيه نظر لأن البيت والآية على أحراز النجس الاستعارة فيها
منطوقها وإذا كان سقطاً فلا يتبدل أن المستثنى كان الاستعارة منطوقاً ولا